الاستثمار العراقي في المملكة الأردنية الهاشمية
الواقع والتحديات

مجلس الأعمال العراقي

المملكة الأردنية الهاشمية

2021-08-09

د. سعد ناجي

نائب الرئيس

مجلس الأعمال العراقي – عمان - الأردن

المقدمة التاريخية:

- ***القطاعات الاستثمارية***
  - ***قطاع الأبنية والاراضي***
  - ***القطاع الصناعي***
  - ***القطاع السياحي***
  - ***قطاع البنوك وشركات الصرافة وسوق عمان المالي***
  - ***القطاع التعليمي***
  - ***قطاع شركات تجارة الترانزيت ومقار الشركات العراقية العاملة في العراق***
  - ***ودائع الإقامة الثابتة لدى البنوك لغايات منح الإقامة السنوية***

- ***المشاكل التي يعاني منها المستثمر العراقي ومقترحات للحلول***
  - ***الاقامة***
  - ***الجواز الأردني الموقت***
  - ***البيروقراطية، تغيير القوانين، الإجراءات والتعليمات المحبطة***
  - ***ملاحظات حول قانون منح الجنسية الأردنية للمستثمر الشراكة بين القطاع العام والخاص في الأردن***

المقدمة التاريخية:

الثمانينات من القرن الماضي: يتميز الاستثمار العراقي في المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ تراكمي طويل وهذا التاريخ يعود الى بداية الثمانينات من القرن الماضي حيث استقر في ذلك الزمان عدد من المستثمرين العراقيين في المملكة واقاموا مشاريع لخدمه اسواقهم في العراق الذي كان في ذلك الزمان يخوض حرب الخليج الاولى وقد تنوعت هذه الاستثمارات من مصانع الانتاج الزيوت ومساحيق الغسيل وغيرها من الصناعات التي تخدم السوق العراقي في المقام الأول.

التسعينيات من القرن الماضي: حدث نزوح جديد للاستثمارات العراقية الى الاردن وذلك بعد حرب الخليج الثانية بعد خضوع العراق للعقوبات الدولية، الهجرة الجديدة للرسمال العراقي كانت أعمق تأثيرا من سابقتها للاستثمارات العراقية وتوطنت العديد من الصناعات والاستثمارات بفعل العقوبات وصعوبة العمل الاقتصادي في العراق واستمرت هذه الفترة لغاية عام 2003.

بداية الالفية من القرن الحالي: بعد عام 2003 حدثت هجرتين أساسيتين للرأسمال العراقي الأولى عند احتلال قوات التحالف العراق، أصبح الوضع الاقتصادي مرتبكا والوضع الأمني خطير مما اضطر عدد كبير من رجال الاعمال نقل شركاتهم ومقراتها وصناعاتهم الى الأردن وتبعت هذه الهجرة موجه جديدة عام 2006 من نزوح رجال اعمال جدد الى الأردن الهجرة عند حدوث الحرب الطائفية وما تبعها من احتلال داعش الموصل واستيلائها على اراضي كبيره من العراق مما ادى الى خروج رؤوس اموال جديدا الى الأردن، هدفها الحفاظ على رئس المال وإيجاد منفذ استثماري لتشغيل الأموال.

كان لابد من هذه المقدمة لمعرفه خارطة الطريق والتنوع للمشاريع التي يتملكها العراقيين كامله او جزء كبير منها لنجيب على السؤال المهم: اين استثمر العراقيين أموالهم في الأردن وما هو حجم هذا الاستثمار؟

القطاعات الاستثمارية:

أولا: قطاع الأبنية والأراضي:

استثمر العراقيين في هذا القطاع وبكثافه منذ عام 1990 ولغايه هذه السنة 2021 كان شراء العراقيين للأراضي والعقارات في الاردن هو الاول من الجنسيات غير الاردنية، رصد المجلس منذ عام 2003 ولغايه هذا العام، وحسب احصاءات دائرة الاراضي والمساحة الأردنية ، فان المستثمرين العراقيين استثمروا سنويا ما لا يقل عن 200 - 250 مليون دينار اردني اي مبلغ ما يقارب 4 مليار و500 مليون دينار اردني، تنوعت هذه العقارات من مساكن واستثمارات في قطاع الاسكان ومبان تجارية ومولات ومزارع الى غيرها من الفعاليات الاقتصادية واذا اعتمدنا المعدل العالمي نسبة المساحة المبنية FAR فان القيمة التقديرية لاستثمار العراقيين في هذا القطاع يقارب 7 مليارات و 300 مليون دينار اردني.

ثانيا: القطاع الصناعي:

استثمر العراقيين في الاردن بكثافه في هذا القطاع، مستغلين اسواقهم التقليدية في العراق لأغراض التصدير ، وهناك من توسع في مجالات الانتاج ليدخل اسواق جديدة عليه مثل الاسواق المحلية الأردنية والاسواق العالمية، تنوع الاستثمار في هذه القطاع في مجالات شتى منها انتاج المواد

الغذائية، والمواد الإنشائية، والصناعات التحويلية، والصناعات الخدمية، والطبية الى غيرها من الصناعات، يقدم المجلس حجم الاستثمار الصناعي العراقي في الاردن (بمبلغ 4 مليار دينار اردني) توزعت ما بين المدن الصناعية المؤهلة والمناطق الحرة، والمئات من الصناعات الحرفية في مختلف مناطق المملكة، استند المجلس بتقديره الى حجم وانتاجية الشركات المسجلة لدى غرفه صناعه الاردن ومسجل الشركات.

ثالثا: القطاع السياحي:

استثمر العراقيين بسخاء في هذا القطاع، وهناك عدد من المستثمرين اقاموا فنادق فاخره فئة الخمسة نجوم، ومنها على سبيل المثال فندق الرويال - عمان ، وفندق جراند ميلينيوم -عمان ، وفندق عشتار كمبنسكي -البحر الميت، وفندق كمبنسكي العقبة، كما استثمر العراقيين في عدد كبير من الفنادق من فئة 4 نجوم، وفي الشقق الفندقية والمطاعم الكافتيريات، وانشئت العشرات من الشركات المتخصصة بالخدمات المساندة، مثل شركة داناتا المتخصصة بتقديم الوجبات السريعة لقطاع الطيران، وشركة نبيل الغذائية وغيرها من الشركات. يقدّر المجلس بان حجم الاستثمار العراقي في القطاع السياحي (بما يعادل 5 مليار دينار)، وذلك استنادا الى قيمه هذه المشاريع السوقية والفعلية، وتأثيرها على القطاع السياحي في الأردن.

رابعا: قطاع البنوك وشركات الصرافة وسوق عمان المالي:

اتجاه عدد من المستثمرين العراقيين الى الاستثمار في قطاع البنوك، وشركات الصرافة العاملة في المملكة، حيث كانت شركات الصرافة العراقية العاملة في الاردن هي القناة الرئيسية لتدفق الاموال، لأغراض الإيداع الشخصي اولأغراض الاستيراد من العراق الى الاردن ،وتعتبر شركات الصرافة العراقية هي شركات كبرى بأدائها ،كما استثمر العراقيين في سوق عمان المالي بما يقارب 200 مليون دينار للعام الماضي فقط، وهي بالأغلب اسهم استراتيجية لأصول في بنوك وشركات كبرى، يقدّر المجلس حجم الاستثمار العراقي في هذا القطاع، مالا يقل عن 3 مليارات دينار اردني وفق دراسات داخليه اجراها المجلس عن استثمارات أعضائه.

خامسا: القطاع التعليمي:

استثمر عدد كبير من العراقيين المقيمين في الاردن في القطاع التعليمي، وذلك بالمشاركة بتأسيس جامعات ومدارس ومعاهد فنيه ومعاهد تعليميه الى غيرها من النشاطات، التي تصب في هذا القطاع. يقدّر المجلس ان حجم الاستثمار العراقي في هذا القطاع (ما يقارب 1 مليار دينار أردني).

سادسا: قطاع لشركات تجارة الترانزيت ومقار الشركات العراقية العاملة في العراق:

سجل العراقيين منذ عام 2003 ولغاية اليوم ما يقارب 5000 شركة تجارية تعنى بتجارة الترانزيت وتجارة السيارات وغيرها من الاعمال التجارية، والعديد من هذه الشركات سجلت اما في الغرف التجارية او الصناعية او لدى البنك المركزي، يقدّر المجلس رأسمال هذه الشركات (بما يعادل 350 مليون دينار) عن حجم اعمال (يقدّر 3 مليار دينار)، وتعتبر هذه الشركات من اهم الشركات من ناحية الدورة الاقتصادية.

سابعا: ودائع الإقامة الثابتة لدى البنوك لغايات منح الإقامة السنوية:

تقدر هذه الأموال التي جمدت في البنوك لأغراض الإقامة 100 مليون دينار أردني.

تظهر القيمة التقديرية العادلة والمتحفظة لدراسة المجلس بان حجم الاستثمار العراقي في المملكة يصل الى 23 مليار و400 مليون دينار توزعت على الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

المشاكل التي يعاني منها المستثمر العراقي ومقترحات للحلول

الإقامة:

يمنح المستثمر إقامة لمدة سنة تجدد سنويا لمدة عشرة سنوات ويصار الى اعتماد إقامة لمدة خمسة سنوات بعد مضي عشر سنوات، هذه آلية متعبة للمستثمر؛ لذا نقترح اعتماد نظام اقامة فعّال من اليوم الأول من قدوم المستثمر الجديد، يمنح إقامه خمس سنوات بطبيعة الحال هي مشروطة بالموافقة الأمنية، ويمكن للحكومة الغائها متى ما وجدت ان شروط منحها انتفت، بعد خمس سنوات من استقرار المستثمر يجب ان يتاح له الحصول على جواز سفر أردني لمده خمس سنوات بدون رقم وطني، وبعدها يصار إلى منحه الرقم الوطني بعد عشر سنوات من استثماره، ويتم احتساب مثل هذه الفترات بأثر رجعي يتيح منح جواز سفر مع رقم وطني لكل من أمضى عشرة سنوات مستمرة في المملكة، كما نقترح اعتماد مكتب موحد لتجديد الاقامات والجوازات للمستثمرين وأصحاب الشركات، يضمن سرعة الإنجاز، حاليا يتم تجديد الاقامات عن طريق منفذين هما هيئة الاستثمار ومكتب المستثمرين في الداخلية، نحن نجد للتسهيل على المستثمر اعتماد هيئة الاستثمار لتجديد الاقامات لكافة العراقيين المستثمرين سواء كان مشروعهم مسجل لدى هيئة الاستثمار او لدى مراقب الشركات فقط.

يعاني المستثمرين من منع تشغيل ابنائهم في شركاتهم او في مشاريعهم الا إذا كان الابناء مستثمرين مثلهم، كما ان الابناء لا يسمح لهم بالمطلق بالعمل بالشهادات التي يحملونها في المملكة، وهذا يحمل المستثمر أعباء عائلية وضغوط نفسية كبيرة تستوجب الحل السريع.

الجواز الاستثماري المؤقت:

سبق ان تم منح عدد من العراقيين جواز سفر موقت بدون أي شرط عند دفع الرسوم المقررة للجواز، الا انه بمرور الزمن وعند تجديد هذا الجواز، تمّ وضع شروط قاسية منها حجم الاستثمار، وان يشغل ما لا يقل عن 40 عامل، وهذا أدى الى ارباك كبير لدى المستثمر الذي سجل العديد من أملاكه او نال إقامة في بلد اخر استناد لهذا الجواز، ونحن نجد ضرورة تبسيط إجراءات تجديد الجواز، وتكون بنفس الإجراءات التي تم على أساسها المنح أصلا. ان هذه

التسهيلات ستخدم الاستثمار بصورة عامة، علما بان عدد من احتفظ بهذا الجواز لحد الان لا يتجاوز 100 عائلة.

البيروقراطية، تغيير القوانين، الإجراءات والتعليمات المحبطة:

يعاني المستثمر من البيروقراطية المفرطة عند مراجعته العديد من الدوائر المعنية باستثماره وبالرغم من تطبيق الحكومة الالكترونية ، الا ان هذا الاجراء وقع أيضا في ظل البيروقراطية، حيث يتم تعبئة الاستمارات الكترونيا، ولكن المراجعات تكون شخصية في العديد من الوزارات والمصالح ، ووفق موعد مسبق أي ان وقت انجاز أي معاملة زاد في ظل الحكومة الالكترونية، كما يعاني المستثمر من عدم ثبات القوانين والتعليمات التي على أساسها بنى الجدوى الاقتصادية لمشروعه، ويعاني المستثمر من الإجراءات التي تتخذها بعض الإدارات بالتفتيش المباغت على مشروعه ومعاملته كمتهم حتى يثبت العكس، كما يعاني العديد من المستثمرين من إجراءات المطار التنفيذية في حاله وجود طلب عليه عن طريق محكمه او إدارة تنفيذية، مما يستوجب إعادة النظر بكل هذه المحبطات وان يتم استبدال توقيف المستثمر بالمطارات او المنافذ بتبليغه كتابيا ضرورة المراجعة وفق زمن محدد.

ملاحظات حول قانون منح الجنسية الأردنية للمستثمر:

عالج قرار مجلس الوزراء رقم 1915 بتاريخ 2018/11/12 وقرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 2019/10/2 منح الجنسية الأردنية للمستثمرين ضمن البنود التالية:

البند اولاً: منح الجنسية الأردنية عند قيام المستثمر ايداع وديعة بقيمة مليون دولار في البنك المركزي دون فائدة لمدة ثلاثة سنوات وعدم السحب منها خلال هذه المدة، وشراء سندات خزينة بقيمة مليون دولار لمدة ستة سنوات بفائدة يحددها البنك المركزي الاردني.

يقترح المجلس حصر هذا البند الاستثمار بمبلغ مليوني دولار أمريكي مقيد لعدد من السنوات، يجّمد فيها المستثمر فيهم هذا المبلغ لغرض الحصول على الجنسية. بالمقارنة مع برامج متاحة أخرى لدول عديدة وتتوفر فيها مزايا منافسة لا يبدو أن هذا العرض مغرياً لكثير من رجال الأعمال الجدد. ربما يميل رجال أعمال مستقرين في المملكة ولديهم مثل هذه السيولة بالمضي بهذا الخيار، ولكنه بشكل عام لا يعتبر عرضاً جاذباً.

يقترح المجلس تخفيض المبلغ الى نصف مليون دولار على شكل شراء أسهم في الشركات المدرجة بالبورصة الأردنية لمدة سنتين.

البند ثانياً: منح الجنسية الأردنية للمستثمر عند الاستثمار من خلال شراء أسهم / حصص في شركات أردنية بمبلغ لا يقل عن 1,000,000 مليون دولار، والاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 750,000 سبعمائة وخمسون ألف دولار، على ان لا يتم التصرف بالأسهم // الحصص لمدة لا تقل عن (3) سنوات، شريطة قيام مركز إيداع الأوراق المالية و/أو دائرة مراقبة الشركات (حسب مقتضى الحال) بوضع اشاره حجز عليها.

إذا المطلوب هو $1,750,000 (مليون وسبعمائة ألف دولار أمريكي)

حسب استفسارنا من هيئة تشجيع الاستثمار، فإن هذا العرض مخصص للقطاعات المستهدفة من قبل الهيئة، وهي محددة (بالاستثمارات الزراعية والصناعية والصحية ونقل التكنولوجيا والسياحية)، ولا تشمل القطاعات الأخرى، وبالتالي فهنالك رجال أعمال عديدون لهم شركات قائمة منذ أكثر من عشر أعوام في المملكة في قطاعات الإسكان، الاستثمار، الاستيراد والتصدير وغيرها من قطاعات الأعمال الأخرى، ولديهم حجم عمل جيد مع دول الجوار قد يفوق هذا المبلغ، ولكن هذا العرض لا يشملهم.

يقترح المجلس: فتح هذا العرض ليشمل كافة قطاعات الأعمال للشركات المسجلة والقائمة في المملكة، والتي لديها وضع ائتماني وملائة مالية مناسبة وتعمل منذ أكثر من خمس سنوات بنجاح ودون تعثر مالي أو مشاكل قانونية، مع تشغيل خمس أردنيين في كل شركة مشتركين في الضمان الاجتماعي.

البند ثالثاً: عند انشاء او تسجيل مشروع / مشاريع استثمارية في أي من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وفقاً لما هو منصوص عليه في نظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين، وبإجمالي رأسمال مدفوع لا يقل عن 1,500,000 مليون وخمسمائة الف دولار داخل حدود محافظة العاصمة او لا يقل عن 1,000,000 مليون دولار خارج حدود محافظة العاصمة، شريطة توفير ما لا يقل عن (20) فرصة عمل حقيقية لأردنيين تكون مسجلة في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، يمنح المستثمر في هذه الحالة جواز سفر اردنياً مؤقتاً لمدة ثلاث سنوات، ويعامل معاملة المواطن الأردني باستثناء الحقوق السياسية، ومن ثم يصار لمنحه الجنسية الأردنية شريطة الالتزام بالشروط أعلاه لمدة (3) سنوات.

نجد ان مشروع بقيمة $1,500,000 (مليون وخمسمائة ألف دولار أمريكي) أو مليون دولار وتوفير 20 وظيفة، تكون تكلفتها على المستثمر على الأقل حوالي $400,000 (اربعمائة ألف دولار أمريكي) سنوياً، مقابل جواز السفر الأردني المؤقت لمدة ثلاث سنوات. إن هذا الجواز لا يحمل ميزات مرجحة ولا يمنح حامله امتيازات تتفوق على جوازه الأصلي. يرجى الاطلاع على

البند خامساً من هذه الورقة. وهذا العرض لا ينافس أي من العروض التي تمنحها دول لديها من الإعفاءات والتحفيزات المماثلة للمملكة، وتتوفر فيها أسواق أكبر من السوق المحلي.

يقترح المجلس: فتح هذا العرض ليشمل كافة قطاعات الأعمال للشركات المسجلة والقائمة في المملكة، والتي لديها وضع ائتماني وملائة مالية مناسبة، وتعمل منذ أكثر من خمس سنوات بنجاح ودون تعثر مالي أو مشاكل قانونية، مع تشغيل خمس أردنيين في كل شركة مشتركين في الضمان الاجتماعي.

البند رابعاً: يمنح (المستثمر) أو (الشخص العادي من غير المستثمرين) الإقامة لمدة (5) سنوات، وبغض النظر عن مدة إقامته السابقة في المملكة عند شراء عقار أو أكثر بمجموع قيم لا تقل عن 200,000 (مائتي ألف دينار أردني) حسب تخمين دائرة الأراضي والمساحة والاحتفاظ به/ بها لمدة لا تقل عن (5) سنوات دون التصرف به/ بها أو رهنه / رهنها.

يقترح المجلس: لجعل هذا العرض مغرياً أكثر يفضل تخفيض المبلغ إلى امتلاك عقار بقيمة 100,000 دينار (مئة ألف دينار أردني) على ألا يكون قد تم شراءه بقرض من بنك أردني، ويجوز رهنه للحصول على تسهيلات بنكية من بنوك أردنية.

البند خامساً: يتم منح زوجة المستثمر، وبناته العازبات، والأرامل والمطلقات اللواتي يعشن في كنفه، واولاده الذين لم تتجاوز أعمارهم (18) سنة عند تقديم الطلب، ووالديه الذين يعيلهم، الجنسية الأردنية، وذلك للمستثمرين الذين يحققوا متطلبات الحصول على الجنسية أعلاه، وفي حال كان الاستثمار بمبلغ يتجاوز 3,000,000 (ثلاثة مليون دولار) فيمنح أيضاً أبناء المستثمر من الذكور ممن لم تتجاوز أعمارهم (30) عاماً عند تقديم الطلبات وزوجاتهم واطفالهم الجنسية.

يقترح المجلس: هذا البند يمكن تعديله ليكون أكثر جاذبية للمستثمر لتشجيعه على جلب عائلته وإسكانها في المملكة وانخراط أبناءه في المجتمع الأردني في المدارس والجامعات وغيرها. وأرى فرض رسوم معينة تدفع لمرة واحدة لأولاده، الذين تجاوزت أعمارهم الإثنين والعشرين عاما مقابل منحهم الجنسية.

البند سادساً: تمنح الجنسية الأردنية للمستثمرين القائمة استثماراتهم في حال كان المستثمر يملك مشروع / مشاريع قائمة والشركاء فيها، وذلك على النحو التالي:

1. الاستثمار القائم داخل حدود محافظة العاصمة وفقا للشروط التالية مجتمعة:

أ) إذا كان متوسط إجمالي مجموع قيمة الموجودات الثابتة للمشروع المشاريع القائمة أو متوسط إجمالي حصته من المشروع أو المشاريع القائمة وفقاً لميزانيات سنوية مصدقة خلال آخر (3) سنوات لا تقل عن 1,000,000 (مليون دولار) لكل شريك.

ب) توفير ما لا يقل عن (20) فرصة عمل لأردنيين خلال أخر (3) سنوات وفقاً لكشوفات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

2. الاستثمار القائم خارج حدود محافظة العاصمة وفقا للشروط التالية مجتمعة:

أ) إذا كان متوسط إجمالي مجموع قيمة الموجودات الثابتة للمشروع المشاريع القائمة أو متوسط إجمالي حصته من المشروع أو المشاريع القائمة وفقاً لميزانيات سنوية مصدقة خلال آخر (3) سنوات لا تقل عن 700,000 (سبعمائة ألف دولار) لكل شريك.

ب) توفير ما لا يقل عن (15) فرصة عمل لأردنيين خلال آخر (3) سنوات وفقاً لكشوفات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

التعليق: حسب استفسارنا من هيئة تشجيع الاستثمار فإن هذا العرض ينطبق فقط على القطاعات الخمسة المستهدفة منها ولا يشمل أي قطاعات أخرى.

يقترح المجلس: فتح هذا العرض ليشمل كل الشركات المسجلة في المملكة بمختلف قطاعاتها على أن تكون قائمة لأكثر من خمس سنوات ومستقرة ماليا وائتمانيا وذات ملائة مالية، وخفض حصة المساهم في رأسمال الشركة إلى 500,000 (خمسمائة ألف دولار أمريكي) وخفض عدد فرص العمل إلى 10 وظائف في الشركة وليس لكل شريك يودّ الحصول على الجنسية.

ملاحظات حول الحوافز الاستثمارية للبلدان المجاورة:

نحن نعلم كمستثمرين في الأردن ان الوضع الاقتصادي صعب وان أي مقارنة مع حوافز البلاد المجاورة يجب ان تكون مقارنة منصفة، لذا لم يطالب المجلس بحوافز مماثلة الا انه يطالب بحوافز تشجيعية لإبقاء المستثمر في هذه البيئة الأمنه، وجد المجلس بان هناك هجرة لرؤوس الأموال العراقية من المملكة لبعض الدول، لذا لا نجد ضير من ذكر بعض المعلومات حول هذا الموضوع

تركيا تقدم الحوافز التالية للمستثمرين: -

1- **منح الجنسية التركية** لمن يتملك أي عقار تزيد قيمته عن 250 ألف دولار امريكي.

2- **الإقامة** لكل من يتملك أي عقار بغض النظر عن قيمته، والحق في الحصول على الجنسية التركية بعد الإقامة لمدة خمس سنوات.

3- **عدم حصر الاستثمار في قطاعات معينة**، وبالتالي للمستثمر الحرية في اختيار القطاع الذي يناسبه.

4- **العديد من الحوافز الأخرى** مثل تخصيص مواقع للاستثمار، الاتفاقيات والمعاهدات التي تتيح للمستثمر تسويق منتجاته وخدماته في معظم دول العالم.

الإمارات العربية المتحدة تمنح الحوافز التالية للمستثمرين: -

1- **الجنسية الإماراتية:** أعلن الشيخ محمد بن راشد نائب رئيس مجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة، بأنه سيصار لمنح المستثمر الأجنبي الذي يمتلك عقار في الإمارات الجنسية الإماراتية، بالإضافة الى منح الجنسية الإماراتية الى العديد من العلماء والكفاءات العلمية، والموهوبين، والفنانين، والمثقفين.

2- **عدم حصر الاستثمار في قطاعات معينة:** وبالتالي للمستثمر الحرية في اختيار القطاع الذي يناسبه.

3- **سهولة تعيين الموظفين والخبرات:** بغض النظر عن جنسياتهم وبما يتلاءم مع حاجة المشروع.

4- **الإعفاءات الضريبية:** حيث تعتبر دولة الإمارات من أقل الدول في العالم من ناحية الضرائب والرسوم الجمركية بأنواعها.

يمنح البرنامج المصري لتشجيع الاستثمار بميّزات وتسهيلات لافتة في مجال الإعفاءات والحوافز وتعريف الاستثمار كما أذونات الإقامة ومنح الجنسية.

المملكة المتحدة العديد من الحوافز التشجيعية التي تساهم في جذب الاستثمارات الخارجية يمكن تلخيصها في الآتي: -

1- **الجنسية** للمستثمر الذي يستثمر مبلغ 200 ألف جنيه إسترليني (في بعض الحالات ينخفض هذا المبلغ الى 50 ألف جنيه إسترليني) في داخل المملكة المتحدة، وذلك بعد سنة من حصوله على الإقامة الدائمة.

2- **عدم حصر الاستثمار في قطاعات معينة:** وبالتالي للمستثمر الحرية في اختيار القطاع الذي يناسبه.

3- **الإقامة الدائمة** لمن مضى على إقامته في المملكة المتحدة خمس سنوات.

الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المزايا والحوافز بهف جذب الاستثمارات الخارجية مثل: -

1- **الإقامة الدائمة ومن ثم الجنسية** للمستثمر الذي يستثمر مبلغ 900 ألف دولار امريكي.

2- **منح الإقامة الدائمة ومن ثم الجنسية لعائلته** بما فيهم الأبناء الذين تقل أعمارهم عن 21 سنة.

3- **عدم حصر الاستثمار في قطاعات معينة**؛ وبالتالي للمستثمر الحرية في اختيار القطاع الذي يناسبه.